

الحدائفة والمجتمع الدينبي

د. محمد جواد لاريجاني *

أولاً أن أفتتح مقالتي بتوجيه بضعة أسئلة، لأن ذلك يعيننا على توسعة الحديث، للوصول في ختام هذه المقالة إلى ما نتوخاه.

السؤال الأول: ترى، هل بإمكان المجتمع الإسلامي أن يكون مجتمعاً عصرياً؟ وإنما قلت: الإسلامي لأن الإسلام منفصل عن بقية الأديان، إننا لا نعتبر كل شيء ديناً، كما يجب أن يكون واضحاً ما الذي نقصده بالمجتمع الدينبي. ربما كان المرتكز الأهم أنني رجل سياسي أقضي أغلب أوقاتي في شؤون السياسة، فإن وضع المجتمع الإسلامي، وما إذا كان بمقدوره أن يكون عصرياً أم لا بالنسبة لي، أمر تخصصي. ومن الطبيعي أن يكون ما أقصده هنا بعصرنة المجتمع هو تنظيمه المنطقي، أي أن عصرنتنا للمجتمع الإسلامي أمر يتمتع بالانسجام ولا ينطوي على التناقض، وهو ليس ثقافة متناقضة يناقض بعضها بعضاً.

السؤال الثاني: ترى هل يستطيع المجتمع الإسلامي أن يصبح عصرياً؟ إن المطروح هنا هو سرعة العمل. وربما يجب أخذ نظريات أكثر بنظر الاعتبار. وإن إفتراض إمكان عصرنة المجتمع الإسلامي يؤدي إلى طرح هذا السؤال: هل بإمكان مجتمعنا الحالي أن يصبح عصرياً؟ وهذا موضوع آخر. عندما يتحدث إلينا السياسيون الأميركيون والأوروبيون يتفوهون بكلام عجيب، يقولون: إذا أردتم أن تصبحوا عصريين فعليكم أن تطوروا اقتصادكم، ولتطوير اقتصادكم، عليكم أن تستعينوا بنا. فلدينا التكنولوجيا ورؤوس الأموال. ولا تتحقق التنمية من غير رؤوس أموال، وهم - كشرط لهذه المساعدة - يقولون: متى نستطيع مساعدتكم؟ عندما تدخلون في نظامنا ولا تعارضوننا، ويتطابق اقتصادكم مع اقتصادنا،

* باحث ومفكر إسلامي من إيران

وسياستكم مع سياستنا . فإن كان هذا الدليل صحيحاً، فستكون نتيجته أن لا يبقى أي شيء للإسلام . إذاً فقضية إمكانية الحداثة ستكون مثار اهتمام إلى جانب اصل الحداثة . وأريد في هذه المقالة تناول السؤال الأول . وهنا أمر، ربما كنا نحن الذين درسنا هذا المجتمع بشكل أكبر، على معرفة أوسع به .

المجتمع الديني في الغرب هو المجتمع الذي تمثل الكنيسة نظامه الديني . وهذه الهيكلية هي الهيكلية التي نقصدها، إلا أننا لم نكن نملك يوماً نملك كنيسة في الإسلام .

فالمسجد والحوزة والمرجعية، ليست مؤسسات، ولا يستطيع أي واحد منها أن يكون بذاته صاحب سلطة، ورغم أن بإمكانكم أن تشاهدوا في نظامنا، علماء في الزي الديني تسنموا السلطة، إلا أن ذلك لا يعني وجود منظمة، ومؤسسة رسمية دينية، هيمنت على النظام بشكل تنظيمات قانونية . وهنا ينبغي أن نقدم تعريفاً أكثر دقة للمجتمع . والتعريف الذي اتخذت منه أساساً، هو أن المجتمع الديني - كما أراه - هو المجتمع الذي شاع فيه الفكر الديني بشكل طبيعي جداً في عقلانية التعامل في ذلك المجتمع . وأنا أتحدث عن التعامل وعقلانية التعامل، لأن المجتمع لا يعني في حقيقته مجموعة أفراد من الناس جمعوا إلى جانب بعضهم . وإنما يتحول هذا التجمع إلى مجتمع، عندما يكون لهم عملياً وضع جمعي مشترك، أي عندما ينتج عنهم عمل اجتماعي . كما ينبغي أن تظهر لأفراد هذا المجتمع آثار . وما لم يتحقق ذلك فإن النظام السائد هناك ليس نظاماً اجتماعياً بل نظام بين أعضاء مجموعة خاصة .

وكما يقول أرسطو: فإن الإنسان حيوان ناطق، والناطق أو "Logos" ظاهرة معقدة تشمل الكلام والتفكير . والأهم من ذلك القدرة على الانتقال من الفكر إلى الذهن، أي استعراض الأفكار، فكثير من الحيوانات أيضاً تتكلم وتفكر، لكننا لا نقول إنها تتمتع بالناطق . لكن يوجد جانب إنساني لا ينتج عن النطق باحتمال كبير، وهو جانب كونه عاملاً، أي أن يؤدي الإنسان فعلاً إرادياً، فهو عامل وفاعل . وهذا أوسع مدى من النطق . وإن الجوهر الإنساني مرتبط تماماً، بصدور هذا الفعل الإرادي عنه . وربما كان النطق - في أحد جوانبه - جزءاً من عنصر الفعل الإرادي هذا، وأحد أركانه . ولا توجد علاقة منطقية بين هذين الإثنين . وربما كان الثاني أوسع من الأول من حيث نطاق تعريفه . وفي الحقيقة فإن المجتمع أو النظام الاجتماعي هو قيمة تظهر من وصف معنى فاعلية الفرد . فالفرد العامل يتحول بشكل جماعي إلى عنصر اجتماعي، ولذا فإنه يستتفر جميع الجوانب الذاتية للفعل الإرادي الفردي، وخصائص الفعل الإرادي، بشكل ذاتي والخاصة بالفعل الإرادي للفرد، تنتقل أيضاً إلى الجماعي . والعقلانية في الحقيقة هي أهم جذور الفعل الإرادي .

ولما كان النظام الاجتماعي والمجتمع الإسلامي بالنسبة لنا، هو المجتمع الذي يمتلك نظاماً خاصاً . فإن المكان الذي ينصح فيه هذا النظام عن وجوده، ليس الشعارات والخطب، بل

الأعمال التي تصدر بشكل جماعي عن ذلك المجتمع. إذن علينا أن نعرف أين نبحت عن المبادئ الأساسية لإسلاميتنا في المجتمع الإسلامي. وعلى هذا فإننا لا نبحت عنها في الخطابات.

يبدو النظام الإسلامي واضحاً، حيث يصدر عنه عمل جماعي. واستناداً إلى هذا فقد وجدنا العلاقة بينهما أيضاً. والمجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي يندرج فيه الإسلام بشكل طبيعي وتلقائي في صدور الأفعال هذا جماعية كانت أم فردية. ومن الممكن أن لا تكون لهذا المجتمع حكومة. فلا يكون في حالة متقدمة. ومن الممكن أن تكون له حكومة، وهذا هو الوضع الطبيعي. فإن النظام الاجتماعي في وضعه المتطور، يحتاج بشكل أكيد إلى مؤسسة تدعى الحكومة.

وبهذه المقدمة التي أوردتها أستطيع عملياً الخوض، في المحور الثاني للسؤال بوصفه تعريفاً للحداثة. فلقد اضطررت لأجل فهم المجتمع الديني، إلى البحث في موضوعي العمل الاجتماعي والعمل الجمعي. فنحن بحاجة إلى هذا التعريف في فهم الحداثة أيضاً. وأنا أفكر بما هو أوسع بكثير من التضاد بين الحداثة والتقليد والصحيح أن أتحدث عنه بهذا الشكل. فليس الحديث عن تضادهما أمراً نافعاً، لأنه إذا قرّر أن لا نفرض معيار العقلانية بحق شيء حديث أو شيء تقليدي، فسيكون كلاهما عديم الجدوى، وذلك شيء لا يشعرونا بالسرور. إذن ربما توجب أن لا يكون التضاد بين الحداثة والتقليد نقطة لانطلاقنا، بل علينا أن نبدأ من موضع آخر. فعلىنا أن نغير إلى حد ما من فهمنا للحداثة. من هو الإنسان العصري؟ هل هو من يستخدم أدوات متطورة جداً؟ فمثلاً العرب يمتلكون الثروة النفطية، ولديهم جميع الأجهزة المتطورة، الطائرات الخاصة مجهزة بهاتف وسيارة وجميع المستلزمات، إلا أن الأحاديث التي يتداولها هؤلاء العرب بالهاتف، هي العبارات نفسها التي كان الناس يتحدثون بها قبل ستة آلاف سنة، رغم أن وسائلها تختلف. ترى هل نستطيع وصف هذا الرجل العربي بالعصري. يبدو أننا لا نستطيع القول بسهولة: إنه عصري. ترى هل نستطيع اعتبار المجتمع حديثاً، لمجرد كونه يمتلك ناطحات سحاب، وشوارع واسعة، ويستقل الناس فيه سيارات فارهة؟ إن الحداثة أيضاً أمر ذو علاقة بكون الإنسان عاملاً. فلأن الإنسان عامل، وتصدر عنه أفعال إرادية، فإن التحديث أيضاً يعد إحدى خصائص أعماله. وإن الإنسان العصري إنما يصبح عصرياً لأنه يعمل بشكل خاص. ولأن المجتمع العصري يؤدي أعماله بشكل خاص، وتنتج عنه أعمال جماعية، فهو حديث. وليس لأن الأجهزة التي يستخدمها حديثة. وهنا أقدم نموذجاً للحداثة، أو نظرية خاصة لفهم الحداثة، أوردتها في كتابي «نقد التدين والحداثة». وهي: أن الرغبة في الحداثة في الدين، إنما هي بسبب خاصية العقلانية الموجودة في الحداثة. أي الطريقة الخاصة في العقلانية التي تحدد عملاً خاصاً في الحداثة. وهذه النزعة التي سميتها عقلانية التكنولوجية، والتي تبتعد بقدر ما

عن مفهوم العقلانية الآلية. وبناء على النموذج الذي قدمته للحدث، الإنسان الحديث هو الذي تكون أعماله عقلانية وقائمة على العقل التكنولوجي. والمتجمع الحديث هو الذي يكون فعله نظاماً اجتماعياً وتكون الأفعال التي تصدر عن نظامه الاجتماعي عقلانية ومبنية على العقل التكنولوجي. ومن الضروري أن أتحدث قليلاً عن العقل التكنولوجي، وسأذكر هنا أربع سمات لهذا العقل:

السمة الأولى:

العقل التكنولوجي يرى نفسه في وضع بيئي دائماً، فعندما يريد العامل إنجاز عمل ما فهو مطوّق على الدوام. والوضعية هي جزء من العمل وترتبط به بشكل ما. ترى أي تأثير لهذا الوضع الطبيعي على العامل؟ فحيثما اقتصر اهتمام العامل على الخصائص المباشرة لبيئته، فهو يستخدم عقله التكنولوجي في هذه الحالة. لنفترض أن جندياً يقف في الخطوط الأمامية للقتال في مواجهة العدو؛ ولنسأل ما هو وضعه الطبيعي؟ يقول العقل التكنولوجي: إنك الآن في الجبهة، بهذه القدرات الدفاعية، والهجومية، والعدو يهاجمك بقدراته الخاصة به. لكن هل هذا هو كل الوضع الطبيعي أم لا؟ ربما لم يكن كذلك، فمن الممكن أن يكمن وراء هذا الوضع الذي نراه، وضع لم نستخدمه أو لا نعلم عنه شيئاً. وقصرنا لأنفسنا على المستوى البيئي، هو من خصائص العقل التكنولوجي. وبطبيعة الحال، فإنني أتناول المفهوم البيئي بشيء من التساهل، لأنه من الممكن أن يكون المفهوم الذي استخدمه للبيئة يشمل الإمكانيات الاجتماعية أيضاً، إلا أن الوضع المباشر قائم.

السمة الثانية:

يحاول العقل التكنولوجي دائماً، أن يحصل على أدق المعلومات، عن نطاق تصرفاته على مستوى البيئة، ولهذا فهو قائم على المعلومات والعلم. والعقل الفني، يريد أن يكون في أحسن حال خاصة في الجوانب ذات العلاقة بمعرفة حالة السلوك. و ليس عجيباً أن يكون العلم مهماً جداً في الحداثة، ولهذا فإن الاعتماد على الفهم الدقيق للوضع السلوكي في العقلانية التكنولوجية هو مبدئياً أحد الجوانب الأساسية تماماً.

السمة الثالثة:

يتخذ العقل التكنولوجي دائماً في اختياره الهدف، من الناحية العملية أساساً. والعملانية تعني للعقل الفني: أنه عندما يريد اختيار هدف، فأول سؤال يطرحه هو: ما

الذي ينسجم وقدراتي ؟ أي إن العقل التكنولوجي لا يفكر أولاً بما يجب عليه القيام به، بل يفكر بالذي يستطيع فعله بما لديه من وسائل متاحة. وبطبيعة الحال، فإن "العملانية" أشمل من الإمكانية. بل إن "العملانية" تعني أحياناً وفي بعض المواضع، السهولة وقلة التكاليف وما شابه.

السمة الرابعة:

يكمن العقل التكنولوجي في التخطيط، أي إن العامل عندما يريد التصرف، فإن أهم سؤال

يرد على ذهنه عن الخطة التي يختارها، هو: إلى أي حد ستفجع هذه الخطة؟ وبحسب رأيي، فإن النموذج الذي عرضته والذي يقوم على أربعة أسس، يوضح جميع سمات ظاهرة الحداثة. فمثلاً: إن كون العقل الحديث علمانياً، والناس العصريين لهم نزعات علمانية، أمر طبيعي جداً، ذلك أنك حين تهبط بالوضع الحقيقي إلى الوسط البيئي؛ فإن البحث عن الجذور، هو نوع من إضاعة الوقت، إن لم نقل إنه جنون. وعلى هذا فليس عجباً أن نرى الناس في العصر الحديث لا يرغبون في البحث عن جذورهم وأصل وجودهم، بل يبدون تفضيلاً واضحاً تجاه مثل هذه الأمور. والسمة الشاخصة للعيان في هذا النموذج هي قضية التسمية. فإذا رأيت في الحداثة أن المجتمعات الحديثة تستخدم آلات حديثة، وتتطور يوماً بعد يوم، في مجال استخدام الآلات، فذلك أمر طبيعي؛ لأننا وضعنا كون الشيء عملياً أساساً في إختيار أي شيء، وكذلك مقدار الفائدة المتحققة في الخطة. إذن، فمن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى التطور الآلي. وكل الأشياء التي نراها بشكل عادي، وبالعقل السليم في ظاهرة الحداثة، نستطيع العثور على مبادئها في السمات الأربع التي ذكرناها، بشكل أو بآخر. وعليه فإن هذا النموذج - كما أرى - سيكون نموذجاً مفهوماً. ونستطيع من هنا أن ندرك جيداً "ما بعد الحداثة". ولا يعني "ما بعد الحداثة" أنه طرأ الآن تغير على قضية تطور الاتصالات مثلاً. فما بعد الحداثة لا تعني مبدئياً استمرار هذا التطور التكنولوجي. فليس ما بعد الحداثة استمرارية لطريق الحداثة. فما بعد الحداثة يعني تجاوز حدود العقل التكنولوجي. وخلال اجتياز هذا الحد فإن العقل التكنولوجي هو الذي يجعلنا دائماً نشق الطريق في الحداثة نفسها. فهناك طرق شتى في ما بعد الحداثة. كما أن التآرجح في ما بين الحداثة وما بعد الحداثة، هو الآخر لا يعني، أن العلاقات كانت ذات شكل ما في ظروف معينة، ثم تطورت الآن. ولكن المعلومات هي التي تطورت، فالوسائل لم تكن بالنسبة لنا معياراً للحداثة، فكيف بها تكون معياراً لما بعد الحداثة ؟ .

إن الاختلاف بين الحداثة وما وراء الحداثة يكمن في العقلانية، فكلمنا وضعت العقل التكنولوجي جانباً وتجاوزت حدوده، فتعد دخلت نطاق ما بعد الحداثة. وفي هذه الحالة، هل

يستطيع المجتمع الإسلامي أن يكون عصرياً أم لا ؟ إن لدي بهذا الشأن شكوكاً حقيقية: ذلك أن معنى هذا الكلام هو ترى هل ينسجم العقل التكنولوجي مع الفكر الإسلامي أم لا؟ وللجواب ينبغي أن ندرس تلك المحاور الأربعة. هل يمكنني. أن أقصر نفسي على معرفة البيئة. لفهم الوضع الحقيقي؟ بطبيعة الحال. إنني أؤيد وجود صورة أدق ما تكون عن الوضع. أي الاستناد إلى العلم والهدفية. لكن هل أن العملائية كافية؟ من البديهي أنها ليست كافية. إننا نتحدث عن السعادة الإنسانية. عن سعادة الإنسان. عن السعادة الذاتية للإنسان. عن السعادة الذاتية للمجتمع. عن الكمال الحقيقي للإنسان وما شابه ذلك. وعلى هذا ف العملائية تقع مباشرة إلى جانب هذا الصواب.

وفيما يتعلق بخطة التنفيذ. فإن المهارة مهمة جداً. إلا أن الواجب يتحكم أحياناً بالمهارة بأسرها. فإن الإنسان يؤدي أحياناً عملاً. هو خاطئ في معيار العقل التكنولوجي. أي ليس مهارة. لكنه يمكن أن يكون صحيحاً بوصفه أداء للواجب. ومن هنا فإن معضلتنا مع الحدائثة في المجتمع الديني. والمجتمع الإسلامي ليست في الصراع بين الجديد والتقديم. بل من أجل أشياء أكثر أهمية على ما يبدو. ولا أريد القول: إن هذه المعضلة تعني أن الطريق إلى التصرف الصحيح مغلق بوجوهنا. لكن يستنتج بشكل عام أن الحدائثة لا تنفع مجتمعنا الديني. وعلينا أن نفكر في مرحلة ما بعد الحدائثة إذا ما اردنا إقامة مجتمع إسلامي قويم.